

الإسكان للجميع: مستقبل حضري أفضل

لطالما كان الحصول على سكن لائق مسألة حياة أو موت. وقد أوضح كوفيد19 ذلك باعتبار أن أحد الإجراءات الرئيسية المطلوبة لوقف انتشار كوفيد19 هو البقاء في المنزل.

في الوقت نفسه، ذكرنا كوفيد19 أن المنزل أكثر بكثير من مجرد سقف. لكي نشعر بالأمان ونتمكن من الاستمرار في العيش والعمل والتعلم، يجب أن يكون المنزل آمناً، يسمح بالوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية لتدابير النظافة والحصول على مساحة كافية للتباعد الجسدي. يجب أيضاً أن يَكُن موقع المنزل السكان من الوصول إلى المساحات الخضراء والمفتوحة العامة وفرص العمل وخدمات الرعاية الصحية والمدارس ومراكز رعاية الأطفال والمرافق الاجتماعية الأخرى.

يعيش ما يقدر بنحو 1.8 مليار شخص في أحياء فقيرة ومستوطنات غير رسمية، أو مساكن غير لائقة أو في حالة من التشرد في المدن في جميع أنحاء العالم، قبل أن تبدأ الجائحة. من المحتمل أن يتعرض هؤلاء لسوء الحالة الصحية بسبب عدم توافر الخدمات الأساسية، ومساحة للعزل الذاتي، والتعرض لمخاطر اجتماعية واقتصادية وبيئية متعددة بما في ذلك الاضطرابات والعنف والفيضانات والحرائق والتلوث، وبالتالي يكونون أكثر عرضة لكوفيد19.

ظهرت التفاوتات الهيكلية على مرأى البصر خلال جائحة كوفيد19، مما يُظهر كيف يتأثر الأشخاص من الأقليات والشعوب الأصلية والمهاجرين بشكل غير متناسب بهشاشة الإسكان والاحتفاظ والتشرد.

أظهر كوفيد19 أيضاً ضعفاً متزايداً وانتشاراً في المناطق التي يفتقر فيها الناس إلى السكن اللائق ويعانون من عدم المساواة والفقر. غالباً لا يتم أخذ سكان هذه المناطق في الاعتبار ولا يتمتعون بالحماية، وغالباً ما يواجهون مخاطر الإخلاء وإعادة التوطين، لا سيما في أوقات الأزمات.

السكن حق من حقوق الإنسان ومحفز لجميع الحقوق الأساسية الأخرى. إنها الطريقة الوحيدة لضمان "الحق في المدينة للجميع".

السكن الشامل والمناسب والميسور التكلفة هو مفتاح التحول المستدام لمدننا ومجتمعاتنا. يهدف الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة إلى مدن مرنة وشاملة وآمنة ومتنوعة بحلول عام 2030، ومن بين الأهداف الوصول إلى الإسكان والخدمات الأساسية الملائمة والآمنة والميسورة التكلفة للجميع بحلول عام 2030 والنهوض بالأحياء الفقيرة.

تُظهر أزمة كوفيد19 كيف يأتي النجاح من التعاون وتعطي زخماً جديداً لفكرة أن ضمان حقوق السكن للجميع مسؤولية مشتركة. في نهاية المطاف، يقدم الوباء فرصاً جديدة لجميع أصحاب المصلحة للمشاركة.

لقد أثبتت أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19-) قوة المجتمعات وقدرة الناس على التكيف وإيجاد حلول محلية ومبتكرة. كما أظهرت أنه من الممكن معالجة حالات الطوارئ السكنية بسرعة حيث توفر الحكومات المحلية والوطنية حلولاً مؤقتة بما في ذلك:

- مساكن قصيرة الأجل وطارئة للأشخاص الذين ليس لديهم سكن آمن من خلال المساحات غير المستغلة بالكامل وإعادة استخدام المباني.
- وقف عمليات الإخلاء بسبب متأخرات الإيجار والرهن العقاري أو الإخلاء القسري للمستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة وتعليق تكاليف المرافق والرسوم الإضافية طوال مدة الوباء.
- إتاحة المباني والأراضي والمساحات المفتوحة للأعمال الصغيرة الأساسية والأمن الغذائي والرعاية الصحية في حالات الطوارئ والوظائف الحيوية الأخرى اللازمة أثناء بقاء الناس في المنزل.

في حين أن هذه الخطوات تأتي في الوقت المناسب، إلا أنها بحاجة إلى أن تصبح تغييرات مستدامة طويلة الأجل منصوص عليها في السياسات والتشريعات. لقد أثبت الوباء أهمية النهج الذي يركز على الناس حيث أن الإسكان هو أمر أساسي لطبيعة المدن وشكلها وحيويتها الاجتماعية والاقتصادية كما هو الحال بالنسبة لنتائج الصحة العامة.

الإسكان هو حجر الأساس لصحة الناس وكرامتهم وسلامتهم ورفاههم وإدماجهم.

الصحة: السكن الملائم هو خط الدفاع الأول ضد عدد من المخاطر الصحية. كما يساعد في الحد من انتشار الأمراض وتمكين الناس من اتباع البروتوكولات الصحية.

الكرامة: إن امتلاك منزل لائق شرط أساسي للعيش بكرامة. تعد إمكانية الوصول إلى السكن أمراً أساسياً بشكل خاص للأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة أو كبار السن أو الأشخاص ذوي الإحتياجات الثقافية أو الاجتماعية أو الصحية الأخرى.

الرفاه: يوفر السكن اللائق الأساس لانتماء الناس ورفاههم مما يمكنهم من النمو والمشاركة والعيش والعمل والتعلم معاً. يجب مراعاة المساحات المجتمعية والمرافق المشتركة لمجموعات السكان المتنوعة والاحتياجات والأنشطة الثقافية عند تصميم المساكن والمستوطنات ومستقبل حضري أفضل.

السلامة: المأوى المادي الملائم يحمي الناس من مخاطر السلامة المتعددة. مع زيادة الظواهر الجوية المتطرفة، يساهم الإسكان للجميع في بناء قدرة المجتمعات والمدن على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

الشمول: يعد استقرار المنزل الآمن أمراً ضرورياً لضمان الإدماج الاجتماعي والاقتصادي كجزء من الحي والمجتمع والوصول إلى الوظائف وسبل العيش. يضمن بناء منازل أفضل بمشاركة السكان أن تكون الأحياء نابضة بالحياة ومتكاملة مع حلول سكنية متنوعة، واستخدام وتلبية احتياجات الجميع.

الإسكان مسؤولية مشتركة.

يعتمد السكن الملائم للجميع على الجهود المعززة والمنسقة، بما في ذلك من الحكومات الوطنية والمحلية. السلطات المحلية هي الجهات الفاعلة الرئيسية في ضمان بقاء جميع المواطنين آمنين ومحميون. الحكومات الوطنية أساسية في دعم صناع القرار المحليين من خلال تمكينهم من اتخاذ إجراءات وقائية واتخاذ قرارات فعالة.

ومن بين الشركاء الآخرين منظمات المجتمع المدني التي تقيم شراكات مع السكان، ويقوم القطاع الخاص بتعبئة الموارد للخيارات بما في ذلك الإيجارات، والحفاظ على المساكن وإعادة تأهيلها، وحشد المجتمع الدولي الدعم للإسكان.

يجب تمكين الناس وتجهيزهم للمساهمة في تشكيل المساكن للجميع في مدننا المستقبلية. السكن هو المكان الذي يعيش فيه الناس. نحن بحاجة إلى تسهيل الإطار الصحيح والحوافز لإطلاق العنان للالتزام السياسي طويل الأجل والإبداع والاستثمار والملكية المحلية للإسكان في مدننا المستقبلية.